اختيارات أبي حيان في المسائل النحوية

الأستاذ الدكتور
عائد كريم علوان الحريزي
الدكتور
عبد الجواد عبد الحسن علي البيضاني
جامعة الكوفة - كلية الآداب

المقدمة :

انماز أبو حيان من النحاة بأنّه يوجّه القاعدة النحوية على نحو رؤياه الخاصة ، وذلك بعد أن يعدد الآراء فيها ، ثم يعلن مذهبه فيها ، ثم تناول الآراء البعيدة بالنقد أو التقليل ، و ليس هذا المبحث مما انفرد به أبو حيان من حالات إعرابية ، و آراء خاصة به ، بل هو اختيار من بين آراء مطروحة ، سبقه إليها النحاة ، فاختار منها الأصوب ، ثم نلحظه يعزز رأيه بما لديه من حجج و أدلة ، و غالبا ما كان يسند آراءه إلى القرآن الكريم أولا ، ثم لغات العرب ثانيا ، ثم يلي ذلك ما توافر من أشعار العرب ثالثا ، فضلا عن تجنبه الاحتجاج بالنادر و الشاذ و القول الضعيف ، ونلحظُ أنّه تفرَّدَ في لجوئه إلى المعنى السياقي عندما يحتج باختياراته النحوية ، ولم يكتفِ بما بين يديه من آراء المتقدمين بغية تقوية حجته في الاختيار ، وسيقتصر مبحثنا على بعض اختياراته في المسائل النحوية من باب الأسماء و الأفعال و الحروف ، و المبنيات.

أولا : في الأسماء

أ) نصب (غير) على الحال من الضمير المتصل

يأتي (غير) مفرداً مذكراً ، و إذا أُرِيد به المؤنث جاز تذكير الفعل معه حملا على اللفظ ، و تأنيثه حملا على المعنى ، و أصله الاستثناء ، لذلك يلزم الإضافة لفظا و معنى من باب الإضافة غير المحضة نحو قولنا : (غيرُك يُخشَى ظلمُهُ) ، ومذهب أبي حيّان بأن إدخال (ال) عليه خطأ ،لأنه لا يتعرف و إنْ أضيف إلى معرفة ، وعن اختياره في

إعراب (غير) في قوله تعالى (غيرِ المغضوبِ عليهم) (١) ، بأنه حال من الضمير المتصل في (أنعمت عليهم) ، على حين ذهبَ أغلبُ النحاة إلى كونها بدلَ اشتمالٍ ، لكنّهم اختلفوا في اشتمال الأول على الثاني ، وقيل باشتمال الثاني على الأول ؛ و خالف أبو حيان الفريقين ، و اختار مذهب عدم اشتمال أحدهما على الآخر ، بل المشتمل هو العامل ، نحو قوله : (استحسنتُ الجاريةَ حسنَها) فالاستحسان مشتمل على الجارية عموما بطريق المجاز على الحسن(٢) ،قال أبو حيان ((وقدّر بعضهم في(غير المغضوب) محذوفا قال التقدير : غير صراط المغضوب عليهم و أطلق هذا التقدير فلم يقيده بجر (غير) ولا نصبه وهذا لا يأتي إلا بنصب (غير) فيكون صفة لقوله : (الصراط) ، وهو ضعيف لتقدم البدل على الوصف و الأصل العكس أو صفة للبدل ، وهو (صراط الذين) ، أو بدلا من (الصراط) أو من (صراط الذين) ، و فيه تكرار الإبدال ، وهي مسألة لم أقف على كلام أحد فيها))(٣) ، وفي موضع آخر قال : ((ولا أختار هذا المذهب و تقرير فساده في النحو و النصب على الحال من الضمير في (عليهم) و هو الوجه)). (٤)

ب) نصب (رَبْ) على التوهم

توَهّمَ الشيءَ تخيله ، ونقل ابن منظور عن ثعلب قوله : ((وهِمْتُ في كذا و كذا أي : غَلَطْتُ ... و وهِم ـ بكسر الهاء ـ بمعنى غلَط)) (٥) ، ولم أجد له تعريفا وافيا سوى ما نقله سيبويه عن شيخه الخليل في عرضه قوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ (٦)، إذْ خرّجَ (أكُنْ) على أنها معطوفةٌ على توهم جزم (أصَّدَق)(٧) ؛ وتوسع سيبويه في ذكر التوهم و أدخله في باب المفعول المطلق أيضا (٨) ، أما ابن هشام من المتأخرين فقد عدَّ (التوهم) ظاهرة نحوية شائعة ، وأضافَ إليها ألوانا من التصنيف و خصص قسما من كتابه للعطف على (التوهم) و وضع له شروطا تميزه من سائر الأقسام ، وذهب إلى أن (التوهم) لا يقتصر على حالة واحدة في عطف المجرور بل يقع في المرفوع و المنصوب و المجزوم سواء أ كان فعلاً أم اسماً .(٩)

أما أبو حيان فقد عرض مفهوم (التوهم) في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (١٠)، و أنكر أن يكون (التوهم) من غير باب العطف ، قال : ((وقول

من زعم أنه نصب (رَبْ) بفعل دلَّ عليه الكلام قبله كأنه قيل : (نحمدُ الله رَبَّ العالمين) ضعيف لأنه مراعاة التوهم و هو من خصائص العطف و لا يُقاسُ عليه)) (١١) ، ويبدو أنّ التوهمَ لا يعني إعطاءها صفة المنهج الواسع في باب العطف، و يرى أحد المحدثين أنَّ التوهم نوع من التخيل العقلي لأمور غير موجودة يبني عليها الإنسان تصرفا معينا فإن صحَّ توهمه انتهى إلى معرفة جديدة ، وإذا لم يصح انتهى إلى الغلط و السهو.(١٢)

ت) الفصل بين المتضايفين

نقل أبو حيّان عن يونس إجازته الفصل بين المضاف و المضاف إليه في الكلام بالظروف غير المستقلة ، و عليه الأخفش ١٣، و زَعمَ أنّ الكوفيين يجيزون الفصل بغير الظرف وحرف الجر في الشعر و الكلام ، و منع الجمهور ذلك وقصروه على الضرورة الشعرية ، واختار ابن مالك مذهب يونس (١٤)؛ واختار أبو حيان رأياً آخرَ في تفسيره قوله تعالى : ﴿ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ (١٥) ، قال : ((و قرأ ابن عامر كذلك إلا إنه نصب (أولادَهم) و جر (شركائهم) فَفَصَلَ بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ، وهي مسألة مختلف في جوازها ، فجمهور البصريين يمنعها متقدموهم و متأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر ، و بعض النحويين أجازها و هو الصحيح)) (١٦) ، وأخذَ أبو حيان على الزمخشري رأيَهُ رفع (قتلُ) و نصب (أولادَهم) وجر (شركائهم) ،و الفصل بينهما بغير الظرف ، ويَعجَبُ أبو حيّان لسوء ظن الزمخشري بقراءَة الأئمة من الذين اعتمد المسلمون على نقلهم و ضبطهم ١٧، ويرى أبو حيّان إنّه إنّما فَصَلتْ العرب بين المضاف و المضاف إليه بالجملة ، نحو قولهم : (هو غلام ــ إن شاء الله ــ أخيك) لأنّ هذا يحدث في المفرد ، واحتجَّ برأي ابن جني ، وفحواه أن يُنظر حال العربي في ذلك ، فإن كان فصيحا و كان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يُحسَنُ الظنُ به ، وأورد أبو حيّان رأياً لتعزيز حجته بما ذهب إليه أبو عمر بن العلاء قال : ((ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقلّه و لو جاءكم لجاءكم علمٌ وافرٌ

و شعر كثير)) (١٨) ؛ يبدو أنّ أبا حيّان قد توسع في ذلك الاستعمال ، و هو المرجَّح لوروده في القرآن الكريم ،خلافا لابن جني الذي اشترط في المسموع منه أنْ يقبله القياس

ثانيا : في الأفعال

أ) تنازعُ العاملينَ معمولاً واحداً

إن الأصل في الأساليب اللغوية العربية أن يكون للمعمول الواحد عامل واحد يعمل فيه ، و لكننا نجد في القرآن الكريم عبارات يرد فيها عاملان ، ثم يأتي معمول واحد يتنازعه العاملان ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴿٩٦﴾ ﴾ (١٩)، ففي هذه الآية عاملان ، أولهما : (آتوني) يطلب مفعولا ثانيا لينصبَه ،و الثاني(أفرغُ) وهو يطلب مفعولان لينصبه ، ولفظة (قطرا) صالحة لأن تكون مفعولا لكلا العاملين ، دون تقاطع المعنى و اختلافه ، وقد أطلق أبو حيان تسمية (الإعمال) على هذا الباب (٢٠) ، و البصريون يسمونه باب التنازع في العمل ، وقد اختلف النحويون في أي العاملين أولى بالمعمول ، فمذهب سيبويه الجواز لأي العاملين ، و إعمال الأول لديه جائز ، لكنه لا يخلو من قبح ، لأنه قليل في كلام العرب ، و عليه أهل البصرة (٢١)، و زاد عليه بعض المتأخرين من أتباعهم عللا و حججا لتثبيت ذلك ، من تلك الآراء : لا يجوز الفصل بين العامل و المعمول بلا ضرورة ، و إذا عمل العامل المتقدم لم يبق للمتأخر قسط من العناية بالنسبة إلى المتكلم (٢٢) ؛ وذهبَ مخالفوهم من الكوفيين إلى ترجيح إعمال الأول (٢٣) ، مع اختلاف بينهم في التفصيلات ، فقد ذهب الكسائي منهم إلى أنَّ العمل المختار للأول ، وحجته تجنب الإضمار في الأول (٢٤) ، و عليه الفراء الذي ذهب إلى إعراب (قطرا) في الآية السابقة مفعولا ثانيا لـ (اتوني) (٢٥) ، وحجته لذلك عدم إضمار ، لكنه يجيز إعمال الثاني شريطة ذكر المعمول المضمر في الأول ، و استحسن ابن مالك رأي الفراء و لم يستبعده. (٢٦)

أما أبو حيان فاختار رجحان العامل الثاني في المعمول ، واستدل لذلك بحجج كثيرة منها : السماع ، و الجوار ، فضلا عن وضوح المعنى لقرب العامل من معموله إذا لم ينتقض المعنى ، قال: ((ولو أعملت الأول ... و إنما قبح هذا أنهم جعلوا الأقرب

أولى ، إذا لم ينقض المعنى)) (٢٧) ، كذلك يؤكد اختياره في إعمال الثاني ـ على مذهب بعض شيوخه من أهل البصرة ـ بما جاءت به نصوص القرآن الكريم ، فالأول لم يردْ به استعمال في القرآن لقلّته ، قال : ((أعمل الثاني على الأفصح و على ما جاء به القرآن)) (٢٨) ، فضلا عن كونه الأفصح في الكلام ، و يرى في إعمال الأول خلافاً للشائع و الأعم ؛ و من ذلك أيضاً مذهبه في إعراب قوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ (٢٩) ،فلفظ (رسول الله) يطلبها عاملان أحدهما (تعالوا) و الآخر (يستغفر) ، فأعمل الثاني ، و يرى أنَّ في إعمال الأول اختلاف في المعنى ، ويذهب إلى أنَّ معنى التركيب على إعمال الأول يكون (تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله) وهذا خلل في المعنى ، فلا يصح عنده إلّا إعمال الثاني (٣٠) ؛ ومن ذلك أيضا اختياره في إعراب (القرى) من قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ﴾ (٣١)، قال : ((و القرى مفعول به لـ (أخذَ) على الإعمال إذا تنازعه المصدر و هو(أخْذُ ربك) ،فأعمل الثاني))(٣٢) ، و يبدو أن اختيار أبي حيان مسند بما كثر وروده في القرآن الكريم ، و كلام العرب ، فضلا عن أنَّ مسوغ إعمال الثاني لديه ، كون المعمول قريبا من محل تأثيره فعمل العامل الثاني ، فضلا عما يقتضيه المعنى في ترتيب العبارة

ب) عامل النصب في معمول المصدر

يأتي عامل النصب في معمول المصدر بعد المصدر ـ الواقع بدلا من فعله ـ ويكون منصوبا ، نحو قولنا : (ضربا زيدا) ، وقد تعددتْ آراءُ النحاة و اختلفتْ في الناصب لهذا المعمول ، فمذهبُ سيبويه وتبعه أغلب البصريين إلى أنَّ الناصبَ للمعمول هو المصدر نفسه ، وحجّتهم أنّ العامل هو الفعل المضمر ، و المصدرُ ليس بقائم مقام الفعل حقيقةً ، و أنّ المعمولَ منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصب للمصدر (٣٣) ؛ ومذهبُ المبرد وتبعه المتأخرون كالرضي و ابن هشام (٣٤)، أنَّ الناصب للمعمول هو المصدر لأنّه قائمٌ مقام فعله ، فهو نائب عنه في العمل ، أما أبو حيان فاختار المذهب الأول ، واستدلَّ لحجته بقوله تعالى:(فضربُ الرقابِ)(٣٥) ، وفيه إضافة المصدر للمفعول ، و لم يكن معمولا له لأنّه مضاف .

ت) نصب الفعل بإضمار (أنْ) في جواب الاستفهام

ذهب أبو علي الفارسي إلى عدم انتصاب الفعل الواقع في الجواب إذا تضمّنَ الاستفهام ، نحو قوله : (لمَ ضربتَ زيداً فيجازيَك) ، لأنَّ الضربَ قد وقعَ فعلا ، و تابعه ابن مالك فيما ذهب إليه ، أما أبو حيان فاختار رأياً آخر ، هو عدم اشتراط الاستفهام ، بل يرى أنّه إذا تعذّر سبكَ مصدر مما قبله ، لاستحالة سبك المصدر في جواب الاستفهام إذا كان الفعل ماضيا ، و إنّما يُقَدّرُ فيه مصدر يدلُّ على الاستقبال شريطة أن يؤكده المعنى ، فإذا قال : (لمَ ضربتَ زيدا فأضربُك) ، أي : ليكن منك تعريف بضرب زيد ، ثم نضربك. (٣٦)

ثالثا : الحروف

أ) حذف حرف النداء مع اسم الإشارة

منَعَ البصريون حذفَ حرف النداء مع اسم الإشارة ،قال سيبويه : ((ولا يحسن أن تقول (هذا) ، ولا (رجل) ، وأنت تريد (يا هذا) ، و (يا رجل)))(٣٧) ، و حجّتهم في المنع أنَّ النداء يدل على اقتران الإشارة بحرف النداء، وفي غير النداء يدل على الإشارة المطلقة ، فلو حُذِفَ منه حرفُ النداء لوقع اللبس بين النداء و غيره ، فالإشارة إنّما تقعُ من المخاطب إلى غير المخاطب ، فإذا ناديتَ بالإشارة المخاطب فلا بدّ من (يا)النداء ليَعْلمَ المخاطب بها أنك تشير إليه ؛ أما الكوفيون فأجازوا حذفَ حرفِ النداء مع اسم الإشارة ،واحْتجّوا بالسماع و القياس ،أما السماع ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (٣٨) ، و أما القياس لديهم فكان على نداء العَلَم لأنه مَعْرِفَةٌ قبل النداء .(٣٩)

أما أبو حيان فاختار مذهباً من بين المذهبين ، إذ وافق البصريين ، قال : ((و لا يجوز حذف حرف النداء من المشار على مذهب البصريين ، و يجوز على مذهب الكوفيين ، و قد جاء في الشعر ، و هو قليل)) (٤٠) ، لكنه في مواضع أخرى لا يجيز ذلك ، وَ رَدَّ على الكوفيين دعواهم ، فيما احتجّوا به في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ ، فاختار أن يكون (أنتم) مبتدأ ، و (هؤلاء) خبر ، و

جملة ﴿ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ حال ، أما الشعرُ الذي احتجَّ به الكوفيون فيرى أنّه مِن أحكام الضرورة، و أما مذهبهم بقياس اسم العَلَم على اسم الإشارة ، فلا وجه للتقريب بينهما (٤١) ، وكفانا الدكتور عائد الحريزي مشقة التقدير عند النحاة ، فيرى في في حذف أداة النداء مع اسم الإشارة ، أنّ بعض القبائل العربية تذكر أداة النداء و بعضها تتركها لدلالة نغمة النداء و توجّه المنادي نحو المنادى ، و لكثرة جريانه على الألسن ، ولكون الطلب كثيراً ما يتبع النداء ، فهذا كله يجزي عن ذكرِ أداة النداء.(٤٢)

ب) دخول (يا) النداء على الفعل الأمر

يمتنعُ حذف المنادى لأنّه المقصود في الكلام ، و المطلوب لأمر يريده المنادي ، وقد وردتْ أساليبٌ فيها أداة نداء مِن دون منادي ، نحو (يا ليت ـ يا حبّذا) ؛ وقد اختلف النحويون في هذه المسألة ، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، و استدلّوا بشواهد كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٤٣) ، في قراءة الكسائي بتخفيف (ألَا) ، فهي عندهم استفتاح للكلام و تنبيه ، أما الياء في (يَسْجدون) فهي للنداء و إنما حُذِفَت ألفُ (يا) من اللفظ تخفيفاً لسكونها و سكون (السين) بعدها ، فاتصلت (الياء) بـ (السين) ، وأصبحت مثل(ياء) الاستقبال من حروف (أنيت) في الفعل المضارع ؛ أما المنادى فمحذوف ، تقديره (يا هؤلاء اسجدوا) أو (يا قوم اسجدوا) ، فالمنادى محذوف لدلالة حرف النداء عليه ، و على هذا التقدير فالآية هي أمر بالسجود ، واستدلَّ أ صحابُ هذا المذهب بقراءة عبد الله بن مسعود و الأعمش : (هلا يسجدون) بقلب الهمزة (هاء) و المعنى عندهم : ألا يسجدون لله الذي يخرج الخبء في السماء و الأرض ، و التي تدلّ على التحضيض على السجود ، و كذلك على قول العرب : (ألا يا ارحمونا ألا تصدّقوا علينا) ، بمعنى: (ألا يا هؤلاء ارحمونا) (٤٤) ، و ذكرَ أبو حيّان أنَّ الكسائي في هذه القراءة وقف على (يا) ثم يبتدئ (اسجدوا) ، ويرى أنَّ هذا الوقف للاختيار لا للاختبار(٤٥)؛ و ذهب فريق من النحاة إلى أنَّ هذه (الياء) للتنبيه و ليست للنداء ، وردّوا على أصحاب المذهب المخالف لا منادى محذوف من قوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ على قراءة من قرأ بالتخفيف ، و لا يوجد حذف

في شعر العرب و كلامهم الذي استشهدوا به على حذف المنادى فيها (٤٦) ، أما أبو حيّان فاختارَ (الياء) للتنبيه ، كقولنا : (يا لعنة الله) ، و ليس ثمة منادي محذوف ، و قد أظهر رأيَه مع ذكر العلة في الآية الكريمة السابقة ، قال : ((و الذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست (يا) فيه للنداء ، و حذف المنادى ، لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه ؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء ، و انحذف فاعله لحذفه ... فكان ذلك إخلالا كبيرا ... فـ (يا)عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكد به(ألَا) التي للتنبيه)) (٤٧)، وأعقبَ أنّ(هلا) تأتي حرف امتناع لوجود ، و تأتي تحضيضية أيضا ، فلا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً (٤٨) ، و أحسبُ أنَّ ما ذهب إليه أبو حيّان هو الصواب ، لخلوّه من المنادى ، و لأنّ عدمَ التقدير خيرٌ من التقدير ، و لأنّ النداء هو أصلاً للتنبيه ، و هذه الأساليب من هذا القبيل أي : للتنبيه .

ت) نيابة الألف و اللام عن الضمير

مذهب الفراء أنّ (الألف و اللام) بدلٌ من الضمير المحذوف العائد على الموصوف في قوله تعالى : ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴿٥٠﴾ ﴾ (٤٩) ، وقدّرَها (أبوابها) ، محتجّا بما سمعه من العرب قال : ((و العرب تجعل الألف و اللام خلفاً من الإضافة)) وعليه الكوفيون (٥٠) ، و وافقه ثعلب و أبو بكر ابن الأنباري (٥١) ، و أنكر الزجاج على الكوفيين مذهَبَهم قال : ((التقدير (الأبواب فتحها) أجود من أن تجعل (الألف و اللام) بدلا من (الهاء و الألف) لأنّ معنى (الألف و اللام) ليس من معنى (الهاء و الألف) في شيء)) (٥٢) ، وعليه البصريون ، و اختارَ أبو حيّان رأيَ البصريين و عزّزه بحُجّة أخرى مفادها أنّ الحرفَ لا يكونُ عِوضاً عن الاسم ، فـ (الألف و اللام) حرفٌ جاء لمعنى ، و (الهاءُ) اسمٌ فلا يقوم أحدهما مقام صاحبه. (٥٣)

رابعا : في المبنيات

الناصب لـ (إذا) الشرطية

تُعربُ (إذا) شرطيةٌ غيرُ جازمة ظرفية حافظة لشرطها منصوبة بجوابها وغالبا ما يكون فعلها و جوابها ماضيين ، لذلك لا تعمل في الجزم ، و تستعمل في أغلب مواضعها

في القرآن الكريم لتقرير الأحكام الثابتة المستقبلية و المتحققة أو كثير الوقوع (٥٤)، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۝٣ ﴾ (٥٥) ، ونقل الزمخشري مذهبَ الأصمعي أنّها تقتصر على المفاجأة إذا وقعت في جواب (بينا و بينما) (٥٦) ، ويرى ابن هشام ٥٧أنّ (إذا) ترد على وجهين

أوّلها : أن تكون للمفاجأة فتختصّ بالجمل الاسمية ، فلا تحتاج إلى جواب وتخرج لمعنى الحال ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠ ﴾ (٥٨) ، و منه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ (٥٩) ، وزعم أنّها ظرفُ مكان عند المبرد ٦٠، و عند الزجّاج ظرف زمان ، و نقل عن الزمخشري أنَّ عاملَها فعلٌ مقدّرٌ مشتقٌ من لفظ المفاجأةِ ،و أجازَ القولَ :(خرجتُ فإذا زيدٌ جالسٌ ، وجالساً) ، فالرفع على الخبرية ، و النصب على الحالية ، وأيّدَ جوابَ سيبويه في(المسألة الزنبورية) :(فإذا هو هي) قياساً على ما ورد في القرآن الكريم ، و أنكر على الكسائي جوابَه : (فإذا هو إياها) ، لمخالفته القياس و كلام فصحاء العرب (٦١) ؛ والوجه الآخر : أن تكون (إذا) لغير المفاجأةِ ، ومذهبه فيها أن تكون ظرفاً للمستقبل ، تتضمن معنى الشرط و تختص بالدخول على الجملة الفعلية ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣ ﴾ (٦٢) ، و الخلاف هنا في ناصب (إذا) وعملها وقع على وجهين ، أولهما : مَذهَبُ الجمهور ، هو أنّ (إذا) تُضافُ إلى جملة الشرط ، و العامل فيها جواب الشرط ، و الرأي الآخر : أنها ليست مضافة و العامل فيها الفعل الذي يليها و هو فعل الشرط ، وقد اختار أبو حيّان الرأي الثاني في شرحه للآية الكريمة السابقة ، قال : ((إنّ (إذا) منصوبٌ بنُفِخَ على ما اخترناه و قرّرناه و استَدْلَلْنا له بأن العامل في (إذا) هو الفعل الذي يليها لا الجواب ، و إن كان مخالفا لقول الجمهور))(٦٣) ، أي: بتقدير فعل الشرط محذوف وجوباً بعدها على رأي البصريين عند مجيء اسم بعد أداة الشرط ، وحجّتهم أنّ أدوات الشرط لها صدر الكلام ولهذا فلا يجوز أنْ يتقدّمَ الجوابُ عليها ، و أنّ مرتبةَ الجزاء بعد

مرتبة الشرط لأنّ الشرط سبب في الجزاء و الجزاء مسبّبه ، وحجّة ثالثة هي أنّ أدوات الجزم ـ بحسب زعمهم ـ مِن العوامل الضعيفة و العامل الضعيف لا يقوى على العمل و هو متأخر عن معموله (٦٤)؛ وعليه قدّر البصريون الفعل (تكورت) محذوف وجوباً في قوله تعالى : ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾.(٦٥)

ب) (آنفا) تأتي ظرفية و حالية

لفظة (آنفاً) من الألفاظ التي وردَ في القرآن الكريم مرة واحدة ، واتفق اللغويون على أنّه بمعنى : مذْ ساعة ، أي : في أول وقتٍ يَقْرُبُ مِنّا (٦٦) ، و اختلف المعربون في إعرابه في قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾ (٦٧)، فذهب الزجّاج إلى أنّ (آنفا) ظرفُ زمانٍ ، أي : ماذا قال الساعة ، بمعنى : ماذا قال من أول وقت يقرب منّا (٦٨) ، و تابعه الزمخشري (٦٩) ، و ابن عطية (٧٠) ؛ أما مكي بن أبي طالب (٧١) ، فأجَازَ في إعرابه أمرين : أحدها ، أن يكون نَصْبُ (آنفا) في الآية الكريمة على الحال من الضمير المستتر في (قال) ، وتقديره : (ماذا قال محمد ـ (ﷺ)ـ مبتدئاً لوَعْظِه المتقدم) ؛ و الأمر الآخر : أن يكونَ (آنفا) ظرفاً ، و تقدير الكلام لديه : ماذا قيل هذا الوقت ،و تابعه أبو البقاء العكبري فيما ذهب إليه ، والتقدير لديه : وقتا مُؤْتَنِفا (٧٢) ؛ أما أبو حيّان فاختياره أنّه أنكرَ مَا ذهب إليه مَن سبقه ، ومنع أن يكونَ (آنفا) للحال ، ويرى أنّه وردَ ظرفاً بمعنى الساعة ذلك على سبيل الهزء و الاستخفاف ، ونفى أنْ يكونَ بمعنى الساعة الماضية القريبة منا ، وزعم أنّ الزمخشري أرادَ تفسير (آنفا) بالمعنى أي : الساعة التي تَقْرُبُ منّا ، و الصحيح أنّه ليس بظرف ، قال:((و لا نعلم أحداً مِن النحاة عدّه في الظروف)). (٧٣)

ت) الكاف بين الزيادة و الاسمية

مذهبُ أغلب المعربين أنّ (الكاف) في قوله تعالى :﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ (٧٤) معطوفةٌ على قوله تعالى :﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ (٧٥)، على المعنى ، فمذهبُ أبي الحسن الأخفش (الكاف) في موضع جرٍّ معطوفةً على (الذي) المجرورة في بداية الآية الكريمة ، و التقدير لديه :(أ لَمْ تَرَ إلى الذي حَاجَّ

إبراهيمَ أو إلى مثْل الذي مَرَّ على قَرْيَةٍ) (٧٦) ، أما الزمخشري فيرى أنّ(كالذي) معناها : أ وَ رأيتَ مثلَ الذي ؟ ، فحَذفَ لدلالة (أَلَمْ تَرَ) عليه ويحسبُ أنّ كلتيهما تفيد التعجبَ (٧٧) ،واستحسن ذلك أبو حيان، قال:((و هو تخريج حسن ، لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة المعنى))(٧٨) ، و زَعِمَ أنَّ بعضَهم قال بزيادة (الكاف) ،فيكون (الذي) قد عُطِفَ على(الذي) الأولى ، و التقدير : (أ لَمْ تَرَ إلى الذي حاجَّ إبراهيمَ ؟ أو الذي مَرَّ على قريةٍ ؟) كما زيدت في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ (٧٩)، و اختار أبو حيّان رأيَ الأخفش ، قال :((بل تكون الكاف اسما على ما يذهب إليه أبو الحسن ... و الصحيح ما ذهب إليه)) (٨٠) ، و أنكرَ أن تكون (الكاف) دالة على حذف فعل ، أو على العطف على المعنى ، و كذلك زيادتها في هذا الموضع ، وبذلك تكون(الكاف) لديه في موضع جرٍ معطوفة على(الذي)، و التقدير عنده(أَلَمْ تَرَ إلى الذي حاجّ إبراهيم) ، أو إلى مثل (الذي مَرّ على قريةٍ) ، ويرى مجيء (الكاف) اسماً فاعلة ، ومبتدأه و مجرورة بحرف الجر، و يرى أنّ ذلكٍ ثابت في لسان العرب. (٨١)

هوامش البحث

(١) الفاتحة : ٧ .
(٢) ينظر : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ،لأبي حيّان الأندلسي ، ٤٣ ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي . وشرح الأشموني: ج٢ ، ٤٣٥ .
(٣) البحر المحيط : ج١ ، ٤٨ ، ط١ .
(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ٤٩ ، ط١
(٥) ينظر : لسان العرب : مادة (وهم) .
(٦) المنافقون : ١٠ .
(٧) ينظر : كتاب سيبويه ، ج٣ ، ١٠١ .
(٨) ينظر : المصدر السابق ، ج١ ، ٣٥٥ .
(٩) ينظر : مغني اللبيب ج١ ، ٦٢٠ .
(١٠) الفاتحة : ١
(١١) البحر المحيط : ج١ ، ١٩ .

(١٢) ينظر : ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية و الصرفية :بحث منشور في مجلة معهد اللغة العربية ، للباحث محمد خير الحلواني العدد ١ ، لسنة ١٩٨٢ ، ص ٧٢ .
(١٣) ينظر : معاني القرآن ، ج٢ ، ٥٠٤ .
(١٤) ينظر : البحر المحيط ، ج٤ ، ٢٢٩ . و منهج السالك ، ٣٠٣ .
(١٥) الأنعام : ١٣٧ .
(١٦) البحر المحيط ، ج٤ ، ٢٣٠ .
(١٧) ينظر : الكشاف . ح٢ ، ٢٥٩ .
(١٨)البحر المحيط: ج٤ ، ٢٢٩ .
(١٩) الكهف : ٩٦ .
(٢٠) ينظر : البحر المحيط ، ج٤ ، ١٦٩ ، ١٨٣ .
(٢١) ينظر : المقتضب ، ج٢ ، ١١٢ ، التبصرة في القراءات ، مكي بن أبي طالب ، ج١ ، ١٤٩ ، تحقيق : د. محي الدين رمضان ، ج١ ، ١٤٨ .
(٢٢) ينظر : شرح التسهيل ، ج٢ ، ١٦٧ . و شرح الكافية ، ج١ ، ٧٩ .
(٢٣) ينظر : الإنصاف مسألة ، ٣٨ . و شرح الكافية ، ج١ ، ٧٩ .
(٢٤) ينظر : الجمل ، ١١٣ ، و التبصر في القراءات .
(٢٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ، ج٢ ، ١٦٠ .
(٢٦) ينظر : شرح التسهيل ، ج٢ ، ١٦٦ .
(٢٧) الكتاب ، ج١ ، ٧٦ .
(٢٨) البحر المحيط ، ج٣ ، ١٢٧ .
(٢٩) المنافقون :٥ .
(٣٠) البحر المحيط ج٨ ، ٢٦١ .
(٣١) هود : ١٠٢ .
(٣٢) البحر المحيط ، ج١ ، ١٦٤ .
(٣٣) ينظر : الكتاب ، ج١ ، ١١٥ . شرح التسهيل ، ج٣ ، ١٢٨ .
(٣٤) ينظر : التذييل و التكميل ، ج٣ ، ٢٤٣ . شرح الكافية ، للشريف الرضي ، ج٢ ، ١٩٧ ، دار الكتب العلمية بيروت . شرح قطر الندى و بل الصدى ، ٢٦١ ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
(٣٥) محمد: ٤ .

(٣٦) ينظر : البحر المحيط ، ج٢ ، ٤٩٢ .
(٣٧) الكتاب : ج٢ ، ٢٣٠ .
(٣٨) البقرة : ٨٥ .
(٣٩) ينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج٢ ، ١٦ ، تحقيق : مشايخ الأزهر . و شرح الكافية ، ج٢ ، ١٦٠ .
(٤٠) البحر المحيط : ج٢ ، ٤٨٦ .
(٤١) ينظر : المصدر نفسه ج١ ، ٢٩٠ . والتذييل و التكميل ، ج٤ ، ١٨٦ . و ارتشاف الضرب ، ج٣ ، ١١٧ .
(٤٢) ينظر : الحذف و التقدير في الدراسة النحوية ، ٢١٦ .
(٤٣) النمل : ٢٥ .
(٤٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ، ج٢ ، ٢٩٠ .
(٤٥) ينظر : البحر المحيط ، ج ٥ ، ٩١ ، ط١
(٤٦) ينظر : معاني القرآن للأخفش ، ج٢ ، ٤٢٩ .
(٤٧) البحر المحيط : ج٥ ، ٨٩ ، ط١ .
(٤٨) البحر المحيط : ج٥ ، ٩٠ ، ط١ .
(٤٩) ص : ٥٠ .
(٥٠) ينظر : معاني القرآن ، ج٢ ، ٤٠٨ .
(٥١) ينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، ٧٠٤ ، تحقيق : عبد السلام هارون .
(٥٢) معاني القرآن و إعرابه : ج٤ ، ٢٣٧ .
(٥٣) ينظر : البحر المحيط ج ٧ ، ٤٠٤ .
(٥٤) محاضرة الاستاذ الدكتور عائد علوان في السنة التحضيرية لطلبة الدكتوراه في كلية الآداب ـ جامعة الكوفة ، بتاريخ : ٢٠١١/٣/١٤ .
(٥٥) التكوير : ١، ٢ ، ٣ .
(٥٦) ينظر : المفصل في صناعة الإعراب ، للزمخشري ، ج١ ، ٢١٤ ، تحقيق : أميل بديع يعقوب .
(٥٧) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، ج١ ، ١٢٣ .
(٥٨) طه : ٢٠ .

(٥٩) الأنبياء : ٩٧ .
(٦٠) ينظر : المقتضب ، ج٢ ، ٤٣٠ .
(٦١) ينظر : مغني اللبيب ، ج١ ، ١٢٥ .
(٦٢) الحاقة : ١٣ .
(٦٣) البحر المحيط : ج٨ ، ٤٥٤ .
(٦٤) ينظر : شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج٧ ، ٤٨ . و الحذف و التقدير ، الدكتور عائد الحريزي ، ١١٧ .
(٦٥) التكوير : ١ .
(٦٦) ينظر : القاموس المحيط ، ج١ ، ١٠٢٥ ، مادة (أنف) . و لسان العرب : (مادة أنف) .
(٦٧) محمد : ١٦ .
(٦٨) ينظر : معاني القرآن و إعرابه ، ج٥ ، ١٠ .
٦٩) ينظر : الكشاف ، ج٣ ، ٥٣٤ .
(٧٠) ينظر : المحرر الوجيز ، ج١٥ ، ٦٢ .
(٧١) ينظر : مشكل إعراب القرآن ، ج٢ ، ٦٧٣ .
(٧٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، ج٢ ، ١٦٢ .
(٧٣) البحر المحيط : ج٨ ، ١١٢ .
(٧٤) البقرة : ٢٥٩ .
(٧٥)البقرة : ٢٥٨ .
(٧٦) ينظر : معاني القرآن ، ج١ ، ٢٨٠ .
(٧٧) ينظر : الكشاف ، ج١ ، ٣٣٣ .
(٧٨) البحر المحيط ، ج٢ ، ٤٦٦ .
(٧٩) الشورى : ١١ .
(٨٠) البحر المحيط ، ج٢ ، ٤٦٧ . ط٢ .
(٨١) ينظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ٤٦٧ ، ط١ .